

جدلية التنظير في الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

*Endoscopy in the democratic transition controversy in the Arab world*أسماء صالح¹¹باحثة دكتوراه. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.البريد الإلكتروني: Asmasalhi903@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/05/21

تاريخ الاستلام: 2019/03/07

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وتفسير الحقل المفاهيمي لدراسة الانتقال الديمقراطي من حيث التباين والاختلاف في تحديد وضبط المفهوم، نظرا لوجود العديد من الإشكاليات والنقاشات لدى المفكرين السياسيين. لتنتقل الدراسة لتبين مدى إشكالية تحديد طبيعة المداخل النظرية المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي نظرا لاختلاف خصوصية البيئة التي برزت فيها الظاهرة السياسية، مما شكل عوائق لدى المنظرين في اختيار النظرية الملائمة مع الواقع. في النهاية، تحاول الدراسة البحث واستقراء التحديات التي تواجه التنظير في الانتقال الديمقراطي، والتي أصبحت محل نقاش لدى الباحثين العرب.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي، العالم العربي، التنظير.

Abstract :

The study aims at analyzing and interpreting the field of studying the democratic transition in terms of variation and difference in the definition and concept, due to variety of discussions and controversies among political thinkers.

The study goes on to illustrate how problematic it is to determine the nature of the theoretical entrances to the process of democratic transition in the Arab world because of the differing specificity of the environment in which the political phenomenon has emerged, which has been a hindrance to the perspective of choosing the appropriate theory with reality.

In the end, the study attempts to examine and extrapolate the challenges facing the theorems in the democratic transition, which have become the subject of discussion among Arab researchers

Key Words: Democratic transition, Arab world, endoscopy

مقدمة:

تعتبر عملية التنظير جوهر البحث في حقل السياسة المقارنة عامة وفي مجال البحث في عملية الانتقال الديمقراطي خاصة، إذ تعدّ بمثابة المنظار الذي يمكن من خلاله فهم الواقع والتقرب منه أكثر لتحليل وتفسير الظواهر السياسية، إلا أنه في مرحلة ما بعد السلوكية شكلت عائق لدى الباحثين والمختصين في الشأن الديمقراطي فيما يخص مدى تطابق النظرية أو المداخل النظرية مع الواقع للوصول إلى الحقيقة.

فالدراسات المعاصرة المهمة بقضايا الديمقراطية والانتقال الديمقراطي لم تتوصل إلى نظرية أو مدخل نظري لتفسير عملية الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي بالرغم من الندوات الفكرية والعلمية الأكاديمية التي تتعقد في المراكز البحثية المختصة في دراسة الديمقراطية والانتقال الديمقراطي، لاتزال في جدل كبير يطرح جدوى إمكانية الوصول إلى نظرية عامة وعلمية، وإمكانية التنظير التي تواجه صعوبات من حيث مشكلة التعميم وتعدد المواضيع في علم الانتقال الديمقراطي، وتعدّ وتشابك الظواهر السياسية، وما يقابلها عوائق منهجية وأبستمولوجيا التي جعلت منها مهمة صعبة وإشكالية لدى المنظرين للتنظير في علم الانتقال الديمقراطي.

إن عملية فهم مسار الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي جد صعبة نظرا للمتغيرات التي فرضتها البيئة الخارجية من منظور معرفي ومنهجي (هيمنة الدراسات الغربية)، مقابل صعوبة استقراء براديجم المفاهيم في البيئة العربية بما يتماشى وخصوصية البيئة التي برزت فيها، في محاولة المفكرين نقل التجربة الانتقالية الغربية إلى البيئة العربية فكانت مخرجاتها عدم إمكانية التوصل إلى وجود نظرية ومفاهيم واضحة لتفسير التجربة الانتقالية في العالم العربي لأن الدول العربية من حيث دراسة سلوكها محدد بتنوع العديد من المتغيرات منها السياسية والاقتصادية والأيدولوجية، مما أدى إلى صعوبة تحديد القواعد والمبادئ ووضع مناهج ذات نزعة قيمية معيارية لتفسير الواقع.

الإشكالية:

ولدراسة هذا الموضوع دراسة علمية أكاديمية نطرح إشكالية الدراسة التي تتمحور حول: "هل إشكالية تعدد المداخل النظرية المفسرة للانتقالات الديمقراطية بمثابة تحديات للتنظير لطرح المقاربة الابستمولوجية والمنهجية للتجربة الانتقالية في العالم العربي؟"

المحور الأول: الانتقال الديمقراطي كعلم معرفي: دراسة في الإشكالات

1. الإطار الاستمولوجي لدراسة الانتقال الديمقراطي

إن مفهوم الانتقال الديمقراطي كغيره من المفاهيم المتداولة في حقل السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد الحداثة لم يتم تحديد مفهوم دقيق وشامل لها يمكن اعتماده في كل الظواهر محل الدراسة، فقلد قدمت له العديد من التعاريف نذكر منها:

- يرى "محمد عابد الجابري" أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يحمل مفهوما مركزيا وهو "الانتقال" ومن البين بنفسه أن الانتقال أيا كان يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية وهي: ¹ من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟ ² من أين؟ — هو المسكوت عنه غالبا باعتبار الانتقال يكون من الوضعية التي "نحن فيها"، والتي من المفروض أنها معروفة، غير أن هذا السكوت يصبح غير محتمل بل غير ممكن.

إلى أين؟ — فالعنوان يجيب عنه "الانتقال إلى الديمقراطية" ولكن يبقى أن يحدد مضمون هذه الديمقراطية التي نريد الانتقال إليها.

كيف؟ — إذ كيف يمكن تحديد كيفية الانتقال بدون معرفة صحيحة للوضع الذي يكون منه هذا الانتقال؟

- يرى "ارمي" أن هذه التعريفات تتمايز بفويرقات لا تنفي أن الانتقال الديمقراطي يعني الفترة الزمنية التي تفصل بين نوعين من الأنظمة السياسية، والأهم في رأيه بيان النقاط التي تميز حقيقة الانتقالات الديمقراطية عن الأساليب الأخرى للتغيير السياسي وهي: ³

(1) الفترة الزمنية المحدودة: إذا استمرت عملية الانتقال الديمقراطية لأكثر من بضع سنوات في أقصى الحالات أمكننا الحديث عن تعثر المشروع الديمقراطي. ولذلك اعتبر "سانتيزو" أن عامل الزمن مهم في نجاح أو فشل الإصلاحات.

(2) اختيار الفاعلين: يقوم تحليل الانتقالات الديمقراطية على أن الانتقال عمل سياسي يقوده عادة بصورة إرادية وبنظرة استراتيجية فاعلون في أعلى الهرم ويقوم على الاختيارات التي يتخذها هؤلاء الفاعلين الذين يجهلون اختيارات النخب الأخرى المنافسة أو الموالية المحتملة كما في نظرية الألعاب.

¹ سفيان ناشط، عثمان تليمة. "الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات والرهانات". بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات، 2013/2014، ص: 04-05.

² المرجع نفسه.

³ علي لبيدي. "المقاربات الاستراتيجية في الانتقال الديمقراطي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 21 يوليو 2018، ص: 08.

(3) الانتقالات و"علم" الانتقالات يذكرنا بنظريات الفوضى بمعنى أن ألعاب الفاعلين غير محددة مسبقا ويمكنها إذن أن تتحول إلى غير الهدف المسطر لها (روسيا مثلا).

(4) تركيز "الانتقاليين" على مسارات قصيرة المدى حملهم على اعتماد مفهوم أدنى أو إجرائي للديمقراطية يرونه كافيا لتمييز النظام الديمقراطي عن الدكتاتورية.

ويمكن تقديم تعريف إجرائي للانتقال الديمقراطي بأنه: "انتقال النظام من نظام استبدادي مغلق إلى نظام جديد مفتوح، عبر سيرورة تاريخية في محاولة لإعادة بناء مؤسسات الدولة وفق دستور جديد، وفتح قنوات المشاركة السياسية، والتعددية الحزبية، والحق في إنشاء الجمعيات، وتبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية بما يتماشى والظروف المحلية، الوطنية، الإقليمية والدولية".

ثانيا: أهمية الانتقال الديمقراطي

أثبت العديد من الدراسات الغربية أن عملية الانتقال الديمقراطي ألقت اهتماما كبيرا من قبل المفكرين والباحثين خلال فترات زمنية مختلفة، باعتبارها تجربة ناجحة في تحقيق الديمقراطية في الأنظمة التي كانت تحت مظلة الاستبداد والتعسف ولذلك فإن المشروع المتعلق بالانتقالات الديمقراطية مثير للاهتمام لأسباب عديدة:⁴

- تسمح الديمقراطية السياسية بالحصول على أعلى مستوى من الحرية الفردية، ومن زيادة الحريات المدنية وهذا هو الهدف الرئيسي الجدير بالاهتمام، والتحرر من الاضطهاد التعسفي وتوسيع نطاق الحريات السياسية والسعي إلى الحرية بالمقارنة مع الأنظمة غير الديمقراطية التي تتميز بالقوانين التعسفية وغير عادله.

- وتميل الديمقراطيات أيضا إلى أن تكون أقل عنفا من الديكتاتوريات في علاقاتها مع الديمقراطيات الأخرى، وهو اقتراح أساسي لحجج السلام الديمقراطية. ومن منظور السياسة الدولية، يشكل تأمين الديمقراطية أو ضمان الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وسيلة للحد من الصراع العالمي وزيادة التعاون. ويشير منظرو نظريات السلام الديمقراطي إلى تعميما تجريبيا قويا: نادرا ما تذهب الديمقراطيات إلى الحرب مع بعضها البعض. وبالتالي كلما زادت الديمقراطية في الدول، كلما قل احتمال تورطها في الصراع.

⁴Sujian Guo, Gary Alex Stradiotto, **Democratic Transitions: Modes and Outcomes** Routledge taylor and francis group london and new York; 26 .9.2014, p :19.

2. المنطلقات المعرفية والنظرية لعلم الانتقال الديمقراطي

أولاً: المنطلقات المعرفية لعلم الانتقال الديمقراطي:⁵

في هذه الدراسة، نقوم بتصنيف الانتقال على بعدين رئيسيين:

(1) التوازن النسبي للسلطة بين شاغل الوظيفة ونخب المعارضة خلال الفترة الانتقالية.

(2) (نعومة الانتقال. البعد 1 له تأثير عميق على البعد 2.

ويشكل توازن القوة أو ميزة النسبية للمجموعات المتنافسة طبيعة العملية الانتقالية وكثيرا ما تتغير أثناء تلك العملية. إذا كان الذين يقاومون التغيير يهيمنون على الحكومة والراديكاليين تسود في المعارضة، فقد لا يكون من الممكن الانتقال الديمقراطي. يتم تسهيل التحولات الديمقراطية إذا كانت الجماعات المؤيدة للديمقراطية أو المعتدلة هي المسيطرة في كل من الحكومة والمعارضة، لذلك فإن التفاعل الاستراتيجي بين هذه المجموعات له أهمية مركزية في العملية الانتقالية.⁶

وفي الحالات التي تكون فيها جماعات المعارضة وشاغلوا الوظيفة متساوين نسبيا في السلطة ، فإن الانتقال يميل إلى أن يتميز بالمساومة والتفاوض، وذلك لأنه لا يمكن لأي من الجانبين أن يكون متأكدا من الانتصار إذا ما تقدم الانتقال من خلال الانتفاضة، أما في الحالات التي يوجد فيها تفاوت كبير في السلطة فإن الانتقال الناجم عن ذلك غالبا ما يكون عنيفا ، في حال انهيار المفاوضات، علي سبيل المثال: إذا لم تتمكن المعارضة القوية نسبيا من إجبار الحكومة الحالية الضعيفة نسبيا على الانتقال إلى الدولة، ومن ثم الانتصار ، فإن المعارضة الأقوى ستشرع في إسقاط النظام من خلال الوسائل العنيفة (الثورة)، أما في حاله النظام المهيمن الذي لا يرغب في التفاوض بشأن الانتقال الديمقراطي، فإن الوسيلة الوحيدة للزلاته هي من خلال التدخل الأجنبي، عندما تقوم دوله أكثر قوه بإزالة الحكومة الحالية بقوة. إن الانتقال بانهيار النظام (الثورة) والتدخل الأجنبي بحكم طبيعتها، هي انتقالات عنيفة تتميز بتفاوت أكبر في السلطة بين المناضلين والمعارضة، في حين تتميز الانتقالات التفاوضية بعدم تماثل اقل السلطة. ومع ذلك، فإن السلطة نادرا ما تكون متساوية، إن وجدت. وحتى أثناء عمليات الانتقال المتفاوض عليها، يمسك جانب واحد اليد العليا، في هذه التحولات يكون الطرف صاحب اليد العليا الذي يمارس التأثير الأكبر في عملية المساومة بعيدا من الاستبداد، ولهذا أثاره عميقة على القواعد المعتمدة في الديمقراطية الجديدة.⁷

⁵Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, **transitional modes of Democratization and democratic outcomes**, INTERNATIONAL JOURNAL ON WORLD PEACE,4 December 2010,p :10.

⁶ Ibid.

⁷ Ibid.

ويبين "وارد" و "gleditsch" سنة 1998 كيفية التحولات "المرنة" نحو الديمقراطية التي ترتبط بمخاطر أقل للحرب، في حين التحولات "صخرية" (أو عنيفة) مرتبطة بزيادة في الحرب، وهم يلاحظون أن "عملية التحول إلى الديمقراطية أو الانتقال إلى ديمقراطية هشة ربما لا تستلزم بالضرورة أن تصبح الدول أكثر سلماً على الفور". وبدلاً من ذلك، تقتزن التحولات المرنّة بأقل خطر للحرب وأكبر فائدة، أي أن التحولات السلسلة تؤدي إلى مستويات أعلى من الديمقراطية خلال المرحلة اللاحقة للمرحلة الانتقالية. بناء على عمل "وارد" و "gleditsch"، إن التحولات السريعة (انهيار والتدخلات) ترتبط بمستويات أقل من الديمقراطية خلال المرحلة اللاحقة للمرحلة الانتقالية ومن المرجح أن تعود إلى الحكم الاستبدادي أكثر من التحولات السلمية التي تتميز بجو من التعاون والمواثيق، وهذا يتطلب مزيداً من التوضيح.⁸

وتشكل التحولات العنيفة مشاكل معينة في عملية إرساء الديمقراطية، وفي حالة الانهيار، تتوحد جماعات المعارضة في رغبتها في إحداث سقوط النظام الاستبدادي وغالباً ما تظهر منقسمة بعد سقوط الصراع حول توزيع السلطة وإنشاء النظام الجديد. وفي كل من نيكاراغوا وإيران والبرتغال ورومانيا، أدى الانهيار المفاجئ للأنظمة الاستبدادية إلى صراعات بين جماعات المعارضة التي برهنت في السابق على وحدتها للإطاحة بالحكومة. وفي نيكاراغوا وإيران، خسر المعتدلون الديمقراطيون؛ في البرتغال فقط بعد صراع طويل بين الفصائل العسكرية، والتعبئة الجماعية، والمظاهرات، والإضرابات، لم يستقر على مسار ديمقراطي. هذه الأنواع "الخطرة" من التحولات تؤدي إلى الدول المؤسسية التي تعتمد بشده على القوة خلال مرحلتها الثورية. تعكس المؤسسات والأعراف التي تظهر ذلك. فالتحولات السريعة تكشف عن قسوة البيئة التي تظهر منها الإطاحة بالديكتاتورية وإقامة الديمقراطية يعني عادة تفكيك نظام الحكم السابق والبدء من جديد. وتؤدي التحولات السريعة إلى زيادة عدم اليقين لأنها تتطلب جهداً منهجياً نظامياً في إنشاء المؤسسات الديمقراطية وتطورها وسيادة القانون، في حين أن الانهيار نفسه يحدث بسرعة، فإن إعادة بناء الدولة هي عملية طويلة نفذت في بيئة غير مستقرة تتميز بصراعات قوية في السلطة، والنتيجة هي حدوث ارتفاع في الارتداد الاستبدادي.⁹

وتؤدي التدخلات الأجنبية إلى نتائج مختلطة، ويشترك البعض في نفس سمات الثورات التي تُظهر عدم استقرار كبير خلال مرحلة ما بعد الانتقال، مثل: العراق وأفغانستان. وفي جميع التدخلات الأجنبية، كما ذكر سابقاً، فإن جماعات المعارضة ليست قوية بما يكفي لإحداث انهيار النظام الاستبدادي الذي لا يمكن أن يحدث عموماً إلا من خلال العمل العسكري لقوة أجنبية مهيمنة. ونتيجة لذلك، فإن الصراع الناتج عن السلطة

⁸ Ibid, p: 11.

⁹ Ibid.

بعد السقوط غالبا ما يكون شديدا، وعرضه للاضطرابات المدنية ومشاكل الشرعية، هناك استثناءات على الرغم من ذلك، وتظهر تدخلات الحرب العالمية الثانية نمطا مماثلا، مثل: اليابان وألمانيا. ولا يمكن إهمال ظروف الزمن (أي الحرب الباردة) بوصفها عوامل تسهم في نجاح عملية وتحقيق وإرساء الديمقراطية الناجحة.¹⁰

ثانيا: افتراضات الانتقال الديمقراطي:

قدم كل من "اوندونيل" و "شميتير" افتراضات حول الانتقال الديمقراطي:¹¹

الافتراض الأول: المتأصل في نموذج الانتقال هو أن النتيجة ليست هامة لدراسة التحولات من الحكم الاستبدادي، استنادا إلى النتيجة تبدو مفيدة مثل: دراسة ألعاب الشطرنج التي يكون فيها الأبيض هو الفائز. ومن أجل فهم العملية التي تتم بها هذه التحولات، من المهم تماما أن ندرس الحالات التي لا تحل فيها الديمقراطية محل الحكم الاستبدادي بوصفها حالات تقوم فيها بذلك، والنموذج الكامل للانتقال من الحكم الاستبدادي يجب أن يسمح بأي نتيجة ممكنة.

الافتراض الثاني: هو أن الهدف الرئيسي للمجموعات المشاركة في العملية الانتقالية هو زيادة سلطتها السياسية بالنسبة للمجموعات الأخرى المشاركة في العملية واستخدام هذه السلطة للمضي قدما بجدول أعمالها. وتُعرف السلطة السياسية أيضا بأنها: قدره جماعه أو فرد على فرض رغبته على جماعات أو أفراد آخرين. وفي حين أن لكل مجموعه تشارك في العملية الانتقالية لها بالتأكيد جدول أعمالها الخاص بها، فانه لا يمكن تحقيق ذلك البرنامج بدون التمكين السياسي.

الافتراض الثالث: العنف، وهو النموذج الذي قام المفكر بتطويره واعتبره بأنه لن يأخذ في الاعتبار التحولات التي تستند إليها الشرعية الوحيدة في استخدام القوة. في حين أن هذه الأحداث مثيرة للاهتمام، فهو يعتقد أنها تختلف اختلافا جذريا في طابعها عن التحولات المتولدة داخليا والتي لا يمكن مقارنتها. باختصار، يفترض أن تثبيت الأمير للحكم على بعض إقطاعيين في العصور الوسطى تختلف اختلافا جوهريا عن الانتقالات في أواخر القرن العشرين.

¹⁰ Ibid, p: 12-13.

¹¹ Kristan J. Wheaton, **Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies**, US Embassy, The Hague, Copyright2001 (Guillermo O'Donnell and Phillippe C.Schmitter, **Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies**, Baltimore: Johns Hopkins Press, 1986, p:02.

الافتراض الرابع: والأخير هو أن التحولات من الحكم الاستبدادي لدول أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية هي نموذجية لجميع التحولات. وقد بين ذلك استنادا إلى تجارب دول أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية للتحقق من صحة العديد من جوانب نموذج بلدي. لذا فاني بحاجة إلى أن افترض أن هذه التجارب الأخيرة تمثل الجميع. في وجهة نظره، هذا هو افتراضي الأكثر شكوك فيه، ليس هناك سبب واضح لماذا هذه التحولات يجب أن تكون أكثر أو أقل نموذجية من غيرها. وقد دافع عن موقفه من خلال سببين: هو أن هذه التجارب تدير في سلسلة من الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا إلى الانتقال الدموي في رومانيا. هذا وحده يضمن مجموعه واسعة من البيانات التي يمكن استخدامها لتبرير، ولكن يجب أيضا أن تدمج في أي نموذج من التحولات من الحكم الاستبدادي.¹²

3. جدل النقاش الفكري لعلم الانتقال الديمقراطي

في دراسة علم الانتقال الديمقراطي منذ بدايات جذوره الفكرية، ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث والإسهامات الفكرية السياسية من قبل المفكرين وأشهرهم "أودونيل" و "شميتز" و "دانيال روستو" تحلل وتفسر نمط الانتقالات الديمقراطية في العالم من خلال تجربة أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وقد ظهرت العديد من النقاشات حول الديمقراطية وأشكال الانتقال من النظم الاستبدادية إلى نظام مفتوح يدعم الديمقراطية تحت التعبئة الشعبية، وقد ميز كل من "أودونيل" و "شميتز" في تحليلها بشكل عام بين أنواع الانتقالات وقدا جدلا واسعا حول ديناميات الانتقالات التي تختلف باختلاف النظم الاستبدادية "الناجحة" بدلا من "غير الناجحة" وهو كالتالي:¹³

- يجادلون بأن التحرر والديمقراطية في نهاية المطاف تتطويان على عنصر حاسم وهو التعبئة تنظيم أعداد كبيرة من الأفراد، قد يكون هذا صحيحا ولكنهم يتجاهلون الاختلافات الحاسمة بين الانتقالات فمثلا: في الأرجنتين في الفترة من 1982 إلى 1983 لم تحدث التعبئة إلا بعد هزيمة غير عادية للنظام الاستبدادي وكانت تعبئة ضئيلة.

- يجادلون بأن "الديمقراطيات السياسية عاده ما يتم إسقاطها بواسطة المؤامرات التي تشمل عددا قليلا من الجهات الفاعلة" أمر قابل للنقاش. وفي شيلي في الـ 1973 والبرازيل في الـ 1964 ، حدثت تعبئة جماعية ضد الديمقراطية.

¹² Ibid.

¹³ Scott Mainwaring, « Transitions To Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues », Working Paper #130 - November 1989, p;21.

• يجادل ويقول كل من "أودونيل" و "شميتز" أن دوره التعبئة ترافق التحولات، وفي المراحل المبكرة، تكون المعارضة هادئة بسبب التكاليف الضخمة لمعارضه الحكم الاستبدادي. ولكن مع مرور الوقت، يمكن تحرير المعارضة من التعبئة، ويتم "إحياء المجتمع المدني". وأخيرا، وبعد المرحلة الانتقالية، تأتي عملية الترسخ مع العودة إلى الأوضاع الديمقراطية الطبيعية. بيد أن هذه الدورة تتوقف مرة أخرى على نوع الانتقال وعلى حالات محدده. فمثلا: في الأرجنتين في فترة 1982-1983 لم تكن هناك تعبئة ضخمة بعد المغامرة العسكرية للجيش. بل زادت التعبئة بشكل ملحوظ بعد الإعلان عن الانتخابات بالفعل، ومن ثم، بعد أن كان الانتقال كله مؤكداً يقول أودونيل وشميتز: "أن الطفرة الشعبية خلال الفترة الانتقالية ليست بأي حال من الأحوال ثابتة" ولكن في بعض الوقت يكتبون كما لو كان أن الغضب والصراع (المتجمع) المتراكم خلال هذه الأنظمة الاستبدادية لا يمكن تعميمها مرة أخرى، فلم يكن هناك مثل هذا الغضب الجماعي الواسع النطاق تجاه نظام فرانكو أو تجاه النظام البرازيلي.¹⁴

كما ساد قديما جدلا فكريا بين كل من المفكر "توماس هوبز" و "الدستوريين" وضرورتها القانونية والسياسية، وقد نتج عن هذا التساؤل التالي: "كيف نُسير الحكم دون أن نهدم السيادة؟". وهو نفس الإشكال النظري الذي واجه عملية بناء الدولة في سياق تحديات العولمة، فقد سادت الدولة القومية باعتبارها الوحدة السياسية المهيمنة في العلاقات الدولية من القرن التاسع عشر حتى الموجة الثالثة للعولمة. لكن لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية نظرا لبروز فواعل أخرى في الساحة الدولية منها (المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وبروز التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، التهديدات البيئية...) كل ذلك ساهم في تقويض سلطة الدولة وبروز تحدي التسلسل الهرمي من الأعلى إلى الأسفل داخل الدولة القومية من منظور الاستراتيجية.¹⁵

ووفقا لما ذكره "przeworski" (1991)، فإن "المشكلة الاستراتيجية للانتقال هي الوصول إلى الديمقراطية دون أن يُقتل من قبل أولئك الذين لديهم أسلحه أو يتضورون جوعا من قبل أولئك الذين يتحكمون في الموارد الإنتاجية... والمسار هو طبيعة وخصائص المرحلة الانتقالية التي تؤدي إلى النجاح أو الفشل الديمقراطي.¹⁶ ويدور الجدل بين علماء الديمقراطية حول المزايا المتصورة لبعض الأوضاع الانتقالية على غيرها. فعلى سبيل المثال: تكشف الأدبيات المتعلقة بالتحول الديمقراطي عن بعض الفرضيات العامة حول آثار التحولات

¹⁴ Ibid, p :22.

¹⁵ محمد أمين بن جيلالي، "بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11 أكتوبر 2016، ص: 10.

¹⁶ Sujian Guo, Gary Alex Stradiotto, *Democratic Transitions*, Ibid, p: 12

الجانبية، وفقاً لأوديونييل و شميتر (1986) يعتبر الاتفاق "صريحاً"، ولكن ليس دائماً أو مبرراً، وهو اتفاق بين مجموعة مختارة من الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحديد القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على أساس الضمانات المتبادلة "للمصالح الحيوية" لأولئك الذين يدخلون فيها. لغرض مناقشتنا فإننا نحدد اتفاقاً أكثر عمومية على أنه: "عملية تشمل وحدة تفاوضية تتألف من المجموعات الحالية والمعارضة التي تحاول المساومة سلمياً على الانتقال بعيداً عن الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية.¹⁷ من أجل تحديد ما إذا كانت الانتقالات "مهمة"، يلزم سؤالان مهمان:¹⁸

1. هل البقاء الديمقراطي في مرحله ما بعد المرحلة الانتقالية أو المدة التي تستغرقها هي وظيفة الانتقال؟ أي أن، هل من المحتمل أن تؤدي بعض أنماط الانتقال إلى بقاء ديمقراطي أو العودة إلى الحكم الاستبدادي؟

2. هل تؤثر الطريقة التي تنتقل بها الدول إلى الديمقراطية على الجودة الديمقراطية؟ أي، هل تؤدي بعض أنواع الانتقال إلى تعميق ديمقراطي أكثر سرعة من غيرها؟

المحور الثاني: إشكالية تحديد طبيعة المداخل النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي في العالم العربي

1. أهم المداخل النظرية التحليلية في دراسة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

لقد تعددت المداخل المنهجية المفسرة للانتقال الديمقراطي، وهذا بسبب اتساع البحث في مسألة التحولات السياسية التي رافقت البيئة الغربية في الفترات السابقة، لتنتشر في البيئة العربية في الفترة الحالية والأسباب التي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة السياسية العربية، حيث نجد في حقل السياسة المقارنة نظريات لم تثبت صحتها، كما أنها تعرضت للعديد من الانتقادات منذ ظهورها، حيث نجد من يصنفها ضمن النظرية، ومنهم من يصنفها ضمن المداخل النظرية.

أولاً: نظرية التحديث: Modernisation

وضعت نظرية التحديث لأول مرة مع "ليرنز" (1958)، وقد عين المجتمعات الحديثة التي يتميز سكانها بالقراءة والكتابة ويسكنون المناطق الحضرية، بمعنى أنهم يحملون دخلاً أعلى، وركزت الأعمال اللاحقة للاقتصاديين مثل "رستو" (1960) و "كونتس" (1966)، و "تشنري وتايلور" (1968)، على التحديث الاقتصادي، وقد أكدوا على أهمية التغيير الهيكلي، وارتبطوا بارتفاع نصيب الفرد من الدخل، مع تدهور الاقتصادي الزراعي وارتفاع الصناعة الحضرية.¹⁹

¹⁷ Ibid, p : 13.

¹⁸ Ibid, p: 15.

¹⁹David L. Epstein, Ebert Bates..., »Democratic Transitions «.American Journal of political Science, July(2006), N=3, V=50, p: 552.

يرى "دانكوارت روستو" التحديث بأنه: "عملية التوسع السريع في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين البشر إلا أنه أكبر مظهرا في التحديث تمثل في الثورة التكنولوجية التي حملت معها اتجاهات هامة في مجالات التصنيع والتنمية الاقتصادية والاتصال. وي طرح في هذا الصدد في الأدبيات السياسية مصطلح التحديث السياسي الذي يختلط مع مفهوم التنمية السياسية، وإن كان المفهومين متميزين تحليليا، ولكنهما متداخلان.²⁰

تقوم نظرية التحديث على الأفكار التالية:²¹

- تركز على فكرة أن الديمقراطية تنشأ في مجتمع يتطور وينمو اقتصاديا.
- تنطلق من كون الحداثة الاقتصادية تؤدي إلى تمايز البنى والوظائف الاجتماعية حيث تصبح أكثر تعقيدا نظرا لوجود التنمية الاقتصادية والثورة التكنولوجية وهذا ما يؤدي إلى صعوبة قيادة المجتمع انطلاقا من سلطة مركزية، وكل هذا يساهم في التطور السياسي والذي سيؤدي إلى سقوط النظام السلطوي.
- اكتست قضية التحديث السياسي أهمية قصوى، انطلاقا من حاجات الجماعات السياسية في العالم النامي إلى المزيد من تنظيم السلطة وترشيدها وضمان توازنها مما يتيح فرصا أكثر للمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار السياسي في الدولة. وبالتالي يعني التحديث السياسي: "قدرة النظام السياسية على التكيف مع التغيرات الحاصلة في النظام نفسه، فتصبح التحولات الاجتماعية احتياجات ومتغيرات سياسية، إلا أن هذا التطور السياسي العام يحتاج إلى ظرف لاستيعابه وإرساء سياسة عامة وبنى جديدة تحمي عملية التطور من التفتك والانقلاب نفسه عن طريق إنتاج شكل جديد للنظام السياسي لا يملك قدرة الاستجابة لتحدي التحديث.²²

ثانيا: النظرية البنوية (بارنغون مور)

اهتمت النظرية البنوية بالبنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع وبالعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، بعكس "ليبيست" الذي انطلق في دراسته للمجتمعات غير الأوروبية من النموذج الغربي، قام "بارنغتون" بدراسة تطور المجتمعات الأخرى بموازاة النموذج الغربي في محاولة لفهم انحراف هذه المجتمعات عن تطور النموذج المثالي المجتمع البرجوازي الغربي.

²⁰ناظم عبد الواحد الجاسور. "موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية". لبنان: دار النهضة العربية، 2008، ص: 181، 182.

²¹عاصي جوني. "نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة النظر في براديغم التحول". فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص: 31.

وقد ميز "مور" بين ثلاثة مسارات إلى الحداثة:²³

- **المسار الأول:** وتمثل كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، حيث اتخذوا شكل ثورة البرجوازية.
 - **المسار الثاني:** ويمثل كل من ألمانيا واليابان، حيث شهدت هذه الدول تطورا رأسماليا ورجعيا، بمعنى أن هذا التطور أتى بفضل ثورة من أعلى.
 - **المسار الثالث:** أما روسيا والصين فمثلتا انحرافا ثانيا عن المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل نظام الدولة الاشتراكية الذي نتج عن ثورة فلاحية.
- كما حظيت الموجات الأولى للدمقرطة في العالم بدراسات وتحليلات بنيوية تعتمد على متغيرات فرعية كلية ثقافية، اقتصادية، اجتماعية (الدين، الثقافة المدنية، مستوى الثروة الاقتصادية، البنية الزراعية)، ومن بين إسهامات نذكر كذلك أعمال "الموند" و"قربا" حول الثقافة المدنية:²⁴
- يعود استعمال مصطلح الثقافة السياسية إلى سنة 1956 عندما اعتمده "الموند" أداة للتحليل يمكن تطبيقه على كل المجتمعات وفي إطار تاريخي تميز بالتوتر مع الاتحاد السوفياتي، ويمكن تعريف الثقافة السياسية على أنها: مجموعة القيم والمعتقدات والتوجهات التي تسمح للأفراد أن المشاركة في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
 - يميز "الموند" و"قربا" بين ثلاثة أبعاد للثقافة السياسية:²⁵
- ✓ **البعد المعرفي** الذي يحيل إلى المعارف، المؤسسة وغيرها، التي يكون الفرد قادرا على بنائها حول الفاعلين وقواعد عمل الحكومة.
 - ✓ **البعد العاطفي** ويعني الانفعالات التي تثيرها القضايا السياسية ومنها اللامبالاة/ الاهتمام، الانجذاب/الرفض المتعلقة بأحداث أو رموز أو قيم تعرفها الساحة السياسية.
 - ✓ **البعد القيمي** ويعني القدرة على اتخاذ أحكام قيم حول مايدور في المجال السياسي (أصناف مثل فعال غير فعال، قانوني غير قانوني، مشروع غير مشروع...

²²خالد ياموت. " الحداثة السياسية والتحديث السياسي - مقارنة نظرية ودعوة للتجاوز". مجلة سياسات عربية، العدد(09)، يوليو 2014، ص: 81.

²³جون عاصي. "نظرية الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديجم التحول"، ص: 42.

²⁴علي ليبيدي: " في الديمقراطية والدمقرطة والانتقال الديمقراطي"، المرجع السابق، ص: 17.

ثالثا: المدخل النخبوي في الانتقال الديمقراطي

يعود الاهتمام بتوظيف المقاربات الاستراتيجية في الانتقال الديمقراطي إلى نهاية سنوات السبعينات من القرن الماضي بالتزامن مع "الموجة الثالثة" للانتقالات الديمقراطية في العالم وخاصة بعد نموذج الانتقال الإسباني، ويوظف هذا المدخل متغيرات سياسية تحاول تفسير مسار الانتقال ذاته وليس فقط شروط ظهوره، ويشكل "براديغم مبادرات القادة وخيارها العقلاني الأساس في فهم الانتقال الديمقراطي" ("سواريز"، "كارامنليس")²⁶. وتقوم هذه الإسهامات النظرية على فكرتين رئيسيتين:²⁷

1. الأهمية القصوى للمتغيرات السياسية بالنسبة لغيرها من المتغيرات في فهم مسارات الانتقال ولا يمكن فهم الليبرالية للأنظمة الاستبدادية إلا من زاوية الصراع من أجل السلطة الذي تخوضه مختلف الجماعات والشرائح في إطار الدولة.

2. الانتقالات الديمقراطية هي وضعيات غير عادية تكون فيها المبادرات الاستراتيجية للنخب والمهارة السياسية للقيادات محددة لفهم لحظة تغيير النظام وتباين المسارات.

3. ومن بين الإسهامات التي برزت في دراسة الانتقال الديمقراطي من منظور استراتيجي، نشير إلى أفكار "لينز" و"هيرشمان" التي بينت المتغيرات السياسية لتحديد مراحل الانتقال الديمقراطي من منطلق دور النخب والقادة السياسيين في إعداد الأجندة السياسية. لذلك يرى "باري غراينت Parry Graint" أن النخبة هي زمرة صغيرة لها أدوار استثنائية في المجالات الاقتصادية والسياسية، ويرى أنه من الضروري توفر شرطان حتى تصبح الأقلية نخبة وهما الوعي الذاتي، والتعاون والتماسك الداخلي بين أفرادها.

يرى "لينز" أن دور النخب يكون صعبا وحاسما خلال مراحل التغيير والتعديل، فإعداد الأجندة الأولية والإدارة الماهرة يحددان منذ البداية مالا الانتقال، فالقادة مطالبون بإثبات جدارتهم بالحكم وتأكيد شرعية النظام الجديد وما يتصل بالأخيرة من حسن إدارة لأطراف الموالة والمعارضة وغيرها من المسائل.²⁸ من خلال التأكيد على مقتضيات الانتقال الديمقراطي الناجح يكون "لينز" قد أبرز الأهمية الاستراتيجية لمبادرات النخب السياسية وفتح الطريق أمام تحليل الانتقالات بوصفها تفاعلات استراتيجية و"التفسيرات" الإرادية للتغيير، ويبقى الافتراض الرئيسي لدى "لينز" أن: "الدمقرطة في جوهرها قضية مهارة سياسية".²⁹

²⁵المرجع نفسه.²⁶علي ليبيدي، "المقاربات الإستراتيجية في الانتقال الديمقراطي"، ص: 01.²⁷المرجع نفسه.²⁸علي ليبيدي، "المقاربات الاستراتيجية في الانتقال الديمقراطي"، المرجع السابق، ص: 03.²⁹المرجع نفسه.

2. إشكالية تحديد المداخل النظرية لدراسة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

إن تعدد المداخل النظرية والتحليلية لدراسة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي إشكالية جوهرية تعيق الباحثين والدارسين لتحليل الظواهر السياسية وخاصة في الفترة الحالية بعد التحولات السياسية التي عرفتھا المنطقة العربية 2011 تجعلنا نطرح العديد من التساؤلات: كيف يمكن للدول العربية في ظل عملية الانتقال الديمقراطي أن تحقق الديمقراطية؟ ما هي أهم المداخل النظرية التي يمكن استخدامها لتحليل وتفسير الانتقال الديمقراطي في ظل الاختلاف في خصوصية البيئة التي برزت فيها عملية الانتقال؟ أي نمط من الديمقراطية يمكن تحقيقه في العالم العربي؟ أي أشكال ومراحل يمكن إتباعها للوصول إلى مرحلة التحول الديمقراطي في محاولة لترسيخ دعائم الانتقال الديمقراطي ومخرجاته عملية الترسيع (إشكالية تباين مفاهيم الانتقال الديمقراطي)؟ هل العوامل الخارجية لها تأثير مباشر على العوامل الداخلية للدول العربية التي تعرف سيرورة الانتقال؟ كلها تساؤلات تجعل الباحثين البحث عن الأجوبة للوصول إلى نظريات محددة يمكن من خلالها تفسير عملية الانتقالات الديمقراطية في المنطقة العربية، فبعد تحليل السابق حول المداخل النظرية لتفسير الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، هناك مداخل نظرية أخرى يمكن استخدامها في التحليل منها: مدخل بناء الدولة (من حيث وظائفها وصلاحياتها وعلاقتها بالمجتمع ففي إطار مسار الانتقال الديمقراطي في العالم العربية تسعى هذه الدول لبناء الدولة الوطنية من حيث الشرعية والمشروعية)، مدخل الثقافة السياسية (الذي يركز على ترسيخ قيم الديمقراطية والقضاء على النظام التسلسلي الاستبدادي وبناء الوعي الديمقراطي في المجتمع العربي)، مدخل الاقتصاد السياسي (الذي يركز على مدى تأثير المتغير الاقتصادي على عملية الانتقال الديمقراطي من حيث تبني الإصلاحات الاقتصادية منها إعادة الهيكلة والخصوصية والتحرير الاقتصادي).

المحور الثالث: التحديات التي تواجه التنظير للانتقال الديمقراطي في العالم العربي

بالرغم من الإسهامات الفكرية والنقاشات العلمية للباحثين في علم الانتقال الديمقراطي، إلا أنه ما يلاحظ أن الدراسات الغربية كانت ناجحة في التجربة الانتقالية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية مما مكنهم من التنظير بما يتطابق والواقع الانتقالي الديمقراطي، في مقابل التجربة الانتقالية لا يزال هناك أشكال قائم حول الإسقاطات النظرية والواقع وسيتم تحليل الأسباب التي جعلت منظري العرب في تحديات وعراقيل للوصول إلى علم قائم بحد ذاته.

1. تأثير الهيمنة الغربية على عملية الانتقال الديمقراطي وتداعياتها على الهوية المعرفية العربية

إن نظريات الانتقال واجهت في السنوات الأخيرة انتقادات حادة رأت فيها أنموذجا بين الاختلال لقيامه على جملة من الافتراضات الخاطئة، فهو يستصحب أن الدول التي تتداعى فيها الأنظمة الاستبدادية تتجه

بالضرورة نحو الديمقراطية، أن هذا المسار يمر بحقبة محددة المعالم تمر عبر الانفتاح إلى الاختراق ثم ترسيخ الديمقراطية، هناك افتراض بأن الانتخابات تلعب دورًا حاسمًا في هذا الترسيع، كما أن العوامل البنيوية من مستوى الدخل ومرحلة التنمية الاقتصادية ونسب التعليم، ليست بذات أهمية في التحول، لكن الواقع يختلف عن ذلك حيث أقل من 20 دولة من بين الدول المئة التي زعم أنها في طور الانتقال إلى الديمقراطية حققت ذلك الانتقال، أما البقية فقد بقيت في منزلة "رمادية" بين المنزليتين.³⁰

في دراسة "ليونالد بايندر" قدمها عن سبب فشل دراسات الشرق الأوسط في تقديم مساهمة جدية للتنظير في مجال التحديث والتحول الديمقراطي يرجع حسبه إلى افتقارها من حيث المساهمة في المجال النظري، في مقابل ذلك نجد دراسات أمريكا اللاتينية قدمت مساهمة فريدة "في إعادة تدشين النظرية الليبرالية للتطور" وهذا راجع إلى تأثر منظري أمريكا اللاتينية بالفكر الماركسي، وكون المنطقة "غربية" الثقافة، فأمريكا اللاتينية تشترك مع أوروبا وأمريكا الشمالية في الهوية الدينية والثقافية ولها تحفظات قليلة عن التحديث وفوائده.³¹ إن فشل دراسات الشرق الأوسط في الجانب النظري للانتقال الديمقراطي راجع إلى أن العالم الإسلامي عكس النمط الغربي تماما، فالنخبة هنا محلية النشأة والهوية الدينية مختلفة، كما أن للتحديث صورة سلبية من منظور ثقافي واقتصادي معا، وبالتالي فإن مثقفي الشرق الأوسط تنبوا في الغالب منظورا دفاعيا تجاه الهوية الثقافية ورفضوا التعامل مع منطقتهم باعتبارها جزءا من كل عالمي، فحين الباحثين الغربيين توجهوا إلى تنزيل نظرية التحديث الليبرالية على المنطقة ككل.³²

2. نقاشات معرفية عربية حول دراسة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

إن التحولات السياسية التي عرفتها الدول العربية منذ نهاية 2010 (تونس)، وبداية 2011 (مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، المغرب، الجزائر) تعتبر بمثابة المجال الحيوي الذي يمكن من خلاله تقديم أطروحات فكرية معرفية منهجية لدراسة علم الانتقال الديمقراطي الذي تجاوز عبر الأزمة عقبات البيئة الغربية ليبقى محل نقاش وغموض لدى باحثين العرب حول نمط وأسباب والهدف من الانتقال إلى الديمقراطية، كذلك كيفية استخدام المفاهيم والمصطلحات في علم الانتقال الديمقراطي نظرا لصعوبات تطبيقها واقعا لتحليل وتفسير الوقائع والمستجدات البيئة العربية من حيث الفلسفة السياسية العربية. وبذلك فإن التحولات مثلت مجالا خصبا للباحثين في مدى تكييف النظريات والمقاربات النظرية والاستشراف بها في العالم العربي.

³⁰ إدريس لكروني، وآخرون، "أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية"، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، 2015، ص: 165

³¹ المرجع نفسه، ص: 166

³² المرجع نفسه، ص: 167

فبالرغم من الأبحاث الواسعة في أدبيات السياسة المقارنة المتعلقة بأدبيات الانتقال الديمقراطي وفي ظل وجود العديد من التقارير والمراكز البحثية العربية التي تبحث في طبيعة المعلومة المتعلقة بالنموذج المعرفي للانتقال الديمقراطي، فإن هذه الدراسات لم تتوصل بعد إلى منهجية دقيقة وواضحة في تحليل وتفسير الانتقال الديمقراطي في العالم العربي نظرا لعدم وجود نظرية محددة تفسر طبيعة الانتقال حسب طبيعة النظام السياسي السائد والمتغيرات الداخلية والخارجية التي فرضتها عملية الانتقال، كذلك سبب نجاح وفشل عملية الانتقال الديمقراطي في نظام وعدمه في نظام آخر، ففي هذه الدراسة حاولنا البحث عن الأسباب المنهجية التي جعلت العلماء والمفكرين والباحثين في علم الانتقال الديمقراطي في إشكالية تحديد الجانب المنهجي المعرفي والنظري في عملية الانتقال الديمقراطي بمختلف مراحله وأشكاله ومعاييرته خلال فترات زمنية مختلفة. نجد دراسات عربية حول إشكالية التنظير واختيار نظرية الانتقال الديمقراطي تعود إلى:

أولاً: حاجة معرفية مزدوجة:³³

1. **حاجة معرفية عامة:** إن هيمنة المقاربة الانتقالية على الإسهامات البحثية حول الثورات العربية تدعونا لاكتشاف العناصر التالية:

- أهم المقاربات المتعارف عليها للإحاطة بالتغيرات السياسية.
- نظرية الانتقال الديمقراطي التي تمثل أداة مهمة لتفسير التغيرات السياسية التي تحصل داخل نظام ما سواء لجهة آليات انهياره أو لجهة إعادة بناء النظام والتأسيس للنظام الجديد (مايتعلق بالإجراءات والمواثيق والمؤسسات).
- مايتلو الانتخابات "التأسيسية" من تجذير دائم للتعددية السياسية والديمقراطية أي مرحلة ترسيخ الديمقراطية التي جاءت لتكمل المنظور الانتقالي.

2. **حاجة معرفية خاصة:** تدعونا كعرب ومسلمين إلى استنتاج حدود أعمال المقاربة الانتقالية (بأدواتها المختلفة) لفهم الثورات العربية وإلى التساؤل عن مشروعية فهم مغاير أو مقارنة مختلفة.

³³ علي لبيدي، " في الديمقراطية والدمقرطة والانتقال الديمقراطي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 15 يوليو 2018، ص: 03.

ثانيا: حاجة تاريخية مزدوجة:³⁴

1. **حاجة تاريخية عامة:** لا يخرج هذا العمل عن كونه محاولة لمواكبة ما عرفته بعض البلدان العربية من انتفاضات واحتجاجات استثنائية حركت مياه الاستبداد ومكنت الشعوب العربية من استعادة حريتها وهو بمثابة مساهمة لفهم ما جرى.

2. **حاجة ظرفية آنية:** تتمثل فيما ما تعرضت له أغلب تلك الثورات من انسداد وتعثر ومن هجمة ثورية مضادة ومبرمجة استهدفت، ولاتزال تستهدف القضاء على الإنجازات التي حققتها (خاصة مطلب الحرية) والانقلاب على المسار الانتقالي ومن ثم إعادة إنتاج منظومة الاستبداد والفساد تحت عناوين مضللة مختلفة.* كما برزت دراسات عديدة خلال العقد الأخيرين، إلى إلقاء الضوء على أهمية الدولة والمؤسسات وذلك رغم استمرار الاتجاه الذي ركز على الأساس الاجتماعي، وجاءت هذه العودة للاهتمام بالدولة تحت إلحاح عوامل عديدة من أبرزها: "تعميد وتضخم السلطة السياسية في المجتمع المعاصر، عدم استقلالية الدولة في النظام العالمي، أيضا انعدام استقرار الدولة وضعفها الذي مثل سمة هيكلية لكل نظم الدولة في العالم الثالث".³⁵

لقد شهد العالم مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي تحولات دولية كبرى سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وأمنية وتكنولوجية، لم يسلم موضوع الدولة من التأثير بها سواء على مستوى الممارسة أو النظرية، فما زالت الكتابات تتوالى على معالجة موضوع نشأة الدولة وبنائها ووظائفها والتحديات التي تواجهها، والافتراضات التي تقوم عليها، وطبيعتها ومستقبلها في ظل التغيرات الدولية التي فرضها النظام الدولي والظاهرة الكونية (العولمة) التي أدت إلى مراجعة جملة من المفاهيم وإعادة تعريفها في ضوء التطورات والمستجدات التي شهدتها العالم ومن أبرز هذه المفاهيم "بناء الدولة" ومكوناتها الأساسية (الوظائف، السيادة، السلطة).³⁶

³⁴المرجع نفسه، ص: 04.

* هذه الثورة المضادة تتقاطع فيها مصالح قوى داخلية تضررت من التغيير وقوى إقليمية معادية لأي تغيير ديمقراطي حقيقي (بعض دول الخليج، الكيان الصهيوني...) وقوى دولية لا تأمن على مصالحها الاستراتيجية في وجود أنظمة ديمقراطية تكون سبباً لثورات شعبية عن إرادة شعبية حرة.

³⁵محمد أمين بن جيلالي، "بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، المرجع السابق، ص: 09.

³⁶المرجع نفسه.

وبالتالي فإن حقل السياسة المقارنة الذي مر بمراحل مختلف من التقليدية إلى السلوكية إلى مابعد السلوكية قد دخلت مرحلة جديدة وهي مرحلة إشكالية السياسة المقارنة التي تتطلب مراجعات كبرى فيما يتعلق بالمفاهيم والمصطلحات منها ما يتعلق بمفهوم الانتقال الديمقراطي الذي يقتضي مراجعة شاملة من حيث المفاهيم والنظريات والأهمية في دراسته خاصة في العالم العربي، كذلك من ناحية المناهج والمقاربات المتبعة في تحليل وتفسير علم الانتقال الديمقراطي خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي الذي فرضت فيه الأبعاد الثقافية الحضارية وكذلك الأبعاد السياسية ذات التوجه الاقتصادي، بالإضافة إلى البعد التكنولوجي (الثورة التكنولوجية والرقمية)، و البعد الأمني (التهديدات الأمنية الجديدة)، البعد الاستراتيجي (الحروب التماثلية واللاتماثلية) بعدما كانت الدراسات مقصورة في القضايا السياسية والعسكرية، أما من حيث المناهج فإن مخرجات المراجعة هو الدعوة تحديد النظريات المفسرة للانتقال الديمقراطي بما يتوافق وخصوصية البيئة التي برزت فيها عملية الانتقالات الديمقراطية ومنها إعادة بناء علم الانتقال الديمقراطي جديد في العالم العربي بما يستجيب لطابع العالمية من جهة ومن جهة أخرى التعددية الثقافية والحضارية في المجتمع العربي من منظور منهجي مقارن.

فبراديجم المفاهيم والمصطلحات ونظريات الانتقال الديمقراطي هي أداة مفيدة لدراسة الانتقال الديمقراطي، لأن البحث في عملية الانتقالات الديمقراطية يتطلب تبني نموذج معرفي عربي دون الاسترشاد بنموذج معرفي غربي تكون بدليل وخريطة عربية ترسم حدود الانتقال الديمقراطي من حيث القضايا ذات الاهتمام بوحدة التحليل ونوعية العلاقة بين النظريات والواقع العربي الذي يعاني منذ القدم من الاستبداد وسلطة الإكراه والقوة. أما من حيث الحقل النظري والتطبيقي توجد العديد من الدراسات في الشرق الأوسط ومراكز بحثية أنشأت سنة 2010، ومن بينها على سبيل المثال: "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الذي أنشأ في مرحلة بروز الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي والتي كانت الشرارة من المنطقة المغاربية وبالضبط (تونس)، ويعمل هذا المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، كما يتبنى رؤية نهضوية للمجتمعات العربية ملتزمة بقضايا الأمة العربية عن طريق البحث العلمي النظري والتطبيقي، والنهضة باللغة العربية عبر استخدامهما في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وينطلق المركز من أن التطور هو رقي مجتمعي بعينه، وهو تنمية بشرية لفئات المجتمع كافة، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.³⁷

³⁷المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/02.

{ HYPERLINK "https://www.dohainstitute.org/ar/AboutUs/Pages/VisionAndMission.aspx" }

ويعنى المركز في ضوء هذه الرؤية بمحاولة تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة بتشخيص الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي، دولاً ومجتمعات، وتحليلها، ودراسة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل العقلاني للسياسة والسياسات العمومية. ويتعامل مع التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية، والديمقراطية والاستبداد، والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية، والعدالة الاجتماعية، والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بصورة عامة. ولا تقتصر منظورات المركز على اعتناؤه بالقضايا العربية من منطلق بحثي علمي، بل يُعنى أيضاً بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، وبالسياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.³⁸

خاتمة:

إن تحديد طبيعة النظرية في علم الانتقال الديمقراطي يعتمد بشكل كبير على طبيعة ومفهوم الانتقال الديمقراطي نفسه، فهذا الأخير يعود بمثابة مجموعة من التعاريف التي تحدد مجال الظواهر التي يشتغل عليها المنظر في عملية التنظير، ولذلك فإن عملية التنظير في علم الانتقال الديمقراطي أصبحت تشكل عائقاً بالنسبة للمنظر في حقل السياسة المقارنة عامة و في علم الانتقال الديمقراطي خاصة، فالمتتبع لسيروية الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي نجد اختلافات كثيرة في اتجاهات اختيار النظريات أو المداخل النظرية المفسرة للظاهرة الانتقالية، فبدلاً من تحديد العلاقة بين النظرية والواقع، نجد تغلغات فكرية في اختيار المدخل المناسب وهذا راجع لعدم وجود إثبات على وجود مفهوم دقيق في البيئة العربية تفسر عملية الانتقال الديمقراطي نظراً لتشابه والتداخل بين المصطلحات والمفاهيم واختيار النظرية المناسبة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الشك في الموضوعية والحيادية في إمكانية الوصول إلى الحقيقة جعل المفكرين والباحثين في عصر ما بعد الحداثة في نقاش علمي أكاديمي حول إمكانية التوصل إلى حلول جذرية للتنظير في علم الانتقال الديمقراطي على المستوى العربي.
- إن التجربة الانتقالية في العالم العربي أثبتت فشل تحديد المقاربات والنظريات التي يمكن من خلالها تحليل الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي وهذا راجع إلى اختلاف خصوصية البيئة العربية من منظور مقارن.

³⁸ المرجع نفسه.

- إن إشكالية تحديد وضبط مفهوم دقيق للانتقال الديمقراطي شكل أزمة علمية منهجية أبستمولوجيا لتحليل علم الانتقال الديمقراطي في العالم العربي من حيث (الزمان والمكان، أسباب الانتقال، الهدف من الانتقال، خصوصية البيئة الانتقالية، مخرجات الانتقال، مستقبل الانتقال).
- يعتبر عصر ما بعد الحداثة بمثابة النقلة أو المرجعية التي شكلت للمفكرين والمختصين والباحثين مشكلة في التدقيق في حيثيات المفاهيم والنظريات واختيار المقاربات والمناهج المناسبة نظرا لتعددتها في العالم الثالث، لأن هذه المفاهيم نقلت من البيئة الغربية في محاولة تطبيقها في البيئة العربية (إشكالية الترجمة).

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1. الكتب:

1. إدريس لكريني، وآخرون، "أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية"، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
2. الجاسور، ناظم عبد الواحد. "موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية". لبنان: دار النهضة العربية، 2008.
3. جوني، عاصي. "نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة النظر في براديغم التحول". فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

2. المقالات:

1. بن جيلالي محمد أمين، "بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11 أكتوبر 2016.
2. لبيدي علي، "في الديمقراطية والدمقرطة والانتقال الديمقراطي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 15 يوليو (2018).
3. لبيدي علي، "المقاربات الإستراتيجية في الانتقال الديمقراطي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 21 يوليو 2018.
4. ناشط سفيان. "الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات والرهانات"، بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، 2013/2014.
5. ياموت خالد. "الحداثة السياسية والتحديث السياسي - مقارنة نظرية ودعوة للتجاوز". مجلة سياسات عربية، العدد (09)، يوليو (2014).

المواقع الإلكترونية:

لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/02.

{ HYPERLINK "https://www.dohainstitute.org/ar/AboutUs/Pages/VisionAndMission.aspx" }

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1/- Sujian Guo, Gary Alex Stradiotto, Democratic Transitions : Modes and Outcomes Routledge taylor and francis group london and new York; 26 .9.2014.
- 2/- Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, transitional modes of Democratization and democratic outcomes, INTERNATIONAL JOURNAL ON WORLD PEACE,4 December 2010.
- 3/- **Kristan J. Wheaton**, Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies, **US Embassy, The Hague, Copyright2001**(Guillermo O'Donnell and Phillippe C.Schmitter, Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies, Baltimore: Johns Hopkins Press, 1986.
- 3/- Scott Mainwaring,« Transitions To Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues”,_Working Paper #130 - November 1989.
- 4/- David L. Epstein, Ebert Bates..., »**Democratic Transitions** ».American Journal of political Science, July(2006),N=3,V=50.